

كواليس

وصفت مصادر أوروبية مشاركة في لجنة الإشراف على وقف النار في سورية الأيام التي مرت على العمل بالهذبة بأنها من أفضل تجارب الاستجابة للمعايير التي رسمها قرار وقف النار، خصوصاً التشابك والتعقيد في خرائط الانتشار العسكري المتداخلة للجماعات المشاركة بوقف النار مع جماعات مستثناة منه كداعش، والنصرة» يعقدان المهمة أكثر غياب مناطق صافية تسيطر عليها كل من الأطراف المعنية وغير المعنية خصوصاً أن التشابك ليس مجرد تواجد جغرافي وجوار بقدر ما هو تداخل في التكوين والنظرة كثيراً من الأحيان وشراكة في القتال والحصيلة...

وقف النار وخريطة حل الأزمة السورية والمعادلة الجديدة

حسن حردان

الداخل والخارج والحوار يجب أن يكون سورياً. سورياً. انطلاقاً من ذلك يجري تشكيل حكومة وطنية موسعة تشرف على تنفيذ الاتفاق الذي يشمل طبعاً الاستمرار بمحاربة قوى الإرهاب، والتحضير لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية. ومثل هذه الشروط التي يجري في ظلها اتفاق وقف النار والتحضير لعقد جولة جديدة من المفاوضات إنما تشكل انتصاراً واضحاً للرؤية السورية الروسية الإيرانية التي طالما أكدت رفض أي التدخل في الشؤون السورية الداخلية ودعت إلى احترام إرادة الشعب السوري وخياراته عبر صناديق الاقتراع، ورفض أي مساومة على محاربة الإرهاب. انطلاقاً مما تقدم، يمكن القول إننا أمام مرحلة جديدة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، نابعة من موازين القوى الجديدة التي فرضها الحضور الروسي النوعي في الميدان السوري والإنجازات الكبيرة التي حققها ويحققها الجيش العربي السوري، بدعم من حلفائه، وهذه المرحلة تؤثر إلى أن الأزمة في سورية دخلت في مسار انحداري تقترب فيه الدولة الوطنية السورية من تحقيق الانتصار على أعدائها الإرهابيين والدول الداعمة لهم، وإن محاولات تركيا والسعودية إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، لإقامة حرب الاستنزاف ضد الدولة السورية، لم تعد ممكنة طالما أن الولايات المتحدة نفسها اضطرت إلى التكيف مع هذه المرحلة والتسليم بالدور الروسي والتراجع مكروهة عن مواصلة سياسة فرض الإصلاوات والحلول على الشعب السوري. خلاصة القول إن شروط وقف النار هذه المرة وخريطة طريق حل الأزمة حسبما جاء في قرار مجلس الأمن 2254، إنما تؤكد بأن المعادلة على الأرض تغيرت جذرياً لمصلحة الدولة الوطنية السورية وحلفائها. وأن هذه المعادلة المستندة إلى توازن القوى العسكري هي التي ترسم طريق الخروج من الأزمة على القواعد التي تحترم سيادة واستقلال سورية وحق شعبها في تقرير مصيره بعيداً عن أي إملاءات خارجية.

الداخل والخارج والحوار يجب أن يكون سورياً. سورياً. انطلاقاً من ذلك يجري تشكيل حكومة وطنية موسعة تشرف على تنفيذ الاتفاق الذي يشمل طبعاً الاستمرار بمحاربة قوى الإرهاب، والتحضير لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية. ومثل هذه الشروط التي يجري في ظلها اتفاق وقف النار والتحضير لعقد جولة جديدة من المفاوضات إنما تشكل انتصاراً واضحاً للرؤية السورية الروسية الإيرانية التي طالما أكدت رفض أي التدخل في الشؤون السورية الداخلية ودعت إلى احترام إرادة الشعب السوري وخياراته عبر صناديق الاقتراع، ورفض أي مساومة على محاربة الإرهاب. انطلاقاً مما تقدم، يمكن القول إننا أمام مرحلة جديدة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، نابعة من موازين القوى الجديدة التي فرضها الحضور الروسي النوعي في الميدان السوري والإنجازات الكبيرة التي حققها ويحققها الجيش العربي السوري، بدعم من حلفائه، وهذه المرحلة تؤثر إلى أن الأزمة في سورية دخلت في مسار انحداري تقترب فيه الدولة الوطنية السورية من تحقيق الانتصار على أعدائها الإرهابيين والدول الداعمة لهم، وإن محاولات تركيا والسعودية إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، لإقامة حرب الاستنزاف ضد الدولة السورية، لم تعد ممكنة طالما أن الولايات المتحدة نفسها اضطرت إلى التكيف مع هذه المرحلة والتسليم بالدور الروسي والتراجع مكروهة عن مواصلة سياسة فرض الإصلاوات والحلول على الشعب السوري. خلاصة القول إن شروط وقف النار هذه المرة وخريطة طريق حل الأزمة حسبما جاء في قرار مجلس الأمن 2254، إنما تؤكد بأن المعادلة على الأرض تغيرت جذرياً لمصلحة الدولة الوطنية السورية وحلفائها. وأن هذه المعادلة المستندة إلى توازن القوى العسكري هي التي ترسم طريق الخروج من الأزمة على القواعد التي تحترم سيادة واستقلال سورية وحق شعبها في تقرير مصيره بعيداً عن أي إملاءات خارجية.

شتاينماير: المسار الأوروبي المشترك هو وسيلة التعامل الوحيدة مع أزمة اللاجئين

أسطول لحلف الأطلسي يصل بحر إيجة لمراقبة شبكات تهريب البشر

صربيا، ثم مع كرواتيا، لمنع تدفق اللاجئين إلى أراضيها، وأصدرت قوانين مشددة من شأنها تجريم المهاجرين الذين يدخلون البلاد بطرق غير شرعية (عبر السياج الحدودي) وبالتالي رفض طلبات اللجوء، ما يتيح للمجر إعادة اللاجئين إلى بلدانهم. إلى ذلك، ناشتت المستشارية الألمانية أنغليا ميركل مواطنيها بالتخلي بالصبر في ما يتعلق بأزمة اللاجئين، مطالبة أوروبا بإظهار وجهها الإنساني، مشيرة إلى أن ليس لديها خطة بديلة. وقالت ميركل إنه لا توجد خطة بديلة لهدفها بخفض تدفق اللاجئين من خلال التعاون مع تركيا وهي جهود قالت إنها قد تنهار إذا فرضت ألمانيا حداً لعدد اللاجئين الذين تقبلهم، وأضافت «أحياناً أشعر أيضاً بياس. بعض الأمور تسير أبداً مما يجب. هناك مصالح متضاربة كثيرة في أوروبا، ولكن واجبي هو أن أفعل كل ما في وسعي حتى تجد أوروبا وسيلة جماعية». كما اعترفت ميركل أن «الطريق الذي اخترته صعب»، لكنه في نهاية المطاف يتعلق بسبعة ألمان في الخارج، حسب قولها. وشددت على أن ملف اللاجئين «جزء مهم من تاريخنا»، وجدت في مقابلتها الثانية تسكها بـ «سياسة الحدود المفتوحة» قائلة: «لا أحد يستطيع أن يدعي بأنه يمكن التغلب على هذه الأزمة عبر إغلاق الحدود». وطالبت المستشارية ميركل أن تظهر أوروبا وجهها الإنساني مؤكدة حرصها على أن تبقى أوروبا موحدة ومتعاونة.



رومانيا، لمنع تدفق اللاجئين. وقال أوريان، خلال اجتماع دوري مع أعضاء حكومته، في العاصمة بودابست، إنه أمر بإرسال تعزيزات عسكرية إلى مناطق الحدود، في إطار التدابير الأمنية المتخذة، للحيولة دون دخول اللاجئين إلى الأراضي المجرية. وصرح أوريان أن بلاده ستحمي حدودها من سلوفينيا حتى أوكرانيا، مشيراً إلى أن تدفق اللاجئين «يهدد الاستقرار الاقتصادي والثقافي والوطني والسياسي لبلاده»، وفق رايه. وأضاف أوريان: «المجر لن يسمح بدفع ثمن السياسات الخاطئة التي يتبعها الآخرون فيما يخص اللاجئين...» لآنرغب بإدخال الجريمة والإرهاب والخوف من المثلين ومعاداة السامية إلى المجر، لن تكون بلادنا مناطق خارجة عن القانون». على قوله. وكانت هنغاريا قررت في وقت سابق، الذهاب إلى استفتاء، حول تطبيق الحصص الإلزامية التي أعلنتها الاتحاد الأوروبي من أجل إعادة توزيع اللاجئين بين أعضاء الاتحاد. وابتت المجر منذ أيلول الماضي، سياجاً عند حدودها مع

قال مسؤول في حلف شمال الأطلسي أمس إن أربع سفن بقيادة ألمانية إضافة إلى طاقم من كندا، وتركيا واليونان تابعة للحلف وصلت بحر إيجة لمراقبة شبكات تهريب المهاجرين الناشطة بين تركيا واليونان. وأضاف المسؤول أن الهدف الرئيس لهذه السفن هو توفير معلومات للسلطات الوطنية في اليونان وتركيا إضافة إلى تقديم المساعدة للمهاجرين، وذلك بالتعاون مع وكالة حماية الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي، «فرونتكس»، مع التركيز على مكافحة شبكات الاتجار بالبشر والشبكات الإجرامية التي تدعم أزمة الهجرة. واتخذ حلف «الناتو»، قراره بإرسال أسطول بحري إلى إيجة يوم 11 من شباط في بروكسيل، خلال اجتماع وزراء دفاع دول الحلف. ونظر إلى العلاقات غير الودية بين اليونان وتركيا وكلاهما عضو في حلف «الناتو»، فقد وجهت لهما تعليمات صارمة بممارسة نشاطات الاستطلاع عند حدودهما وفي المياه الدولية فقط. وحسب إحصاءات من «فرونتكس» وكالة الاتحاد الأوروبي لحراسة الحدود، فإن عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى اليونان في كانون الثاني بلغ 68 ألف مهاجر. وهذا العدد أقل بنسبة 40 في المئة مقارنة بشهر كانون الأول من سنة 2015، ولكن إذا قورن شهر كانون الثاني 2016 مع مثله من عام 2015 سيلاحظ ارتفاع أعداد المهاجرين بـ 38 مرة. وعزت «فرونتكس» انخفاض عدد المهاجرين في الفترة الأخيرة إلى سوء الأحوال الجوية في بحر إيجة، وأدت هذه التقلبات المناخية إلى ارتفاع أعداد المهاجرين الفرقي. وفي السياق، قال وزير الخارجية الألماني فرانك شتاينماير لصحيفة «تا نيا» اليونانية في مقابلة أمس إنه على دول الاتحاد الأوروبي أن تعمل معاً في مواجهة أزمة اللاجئين التي تزعج التكتل الأوروبي بدلاً من أن تلقى اللوم على بعضها البعض. وأضاف شتاينماير: «يجب أن نقاتل من أجل أوروبا ويجب أن نكف عن إلقاء اللوم على بعضنا البعض، بل على العكس علينا أن نوحّد القوى ونعمل معاً من أجل حل أوروبي لأزمة اللاجئين. هذا هو السبيل الوحيد لتخرج أوروبا أقوى من هذه الأزمة». وأشار الوزير الألماني إلى أن التحركات المنفردة لدول الاتحاد لن تؤدي إلى حل مستدام للمشكلة وإن هناك حاجة إلى مسار مشترك. وقال: «لن يستفيد أحد حين تلقى دولة

الفيليبين تطالب الصين باحترام نتائج التحكيم في نزاع حدودي

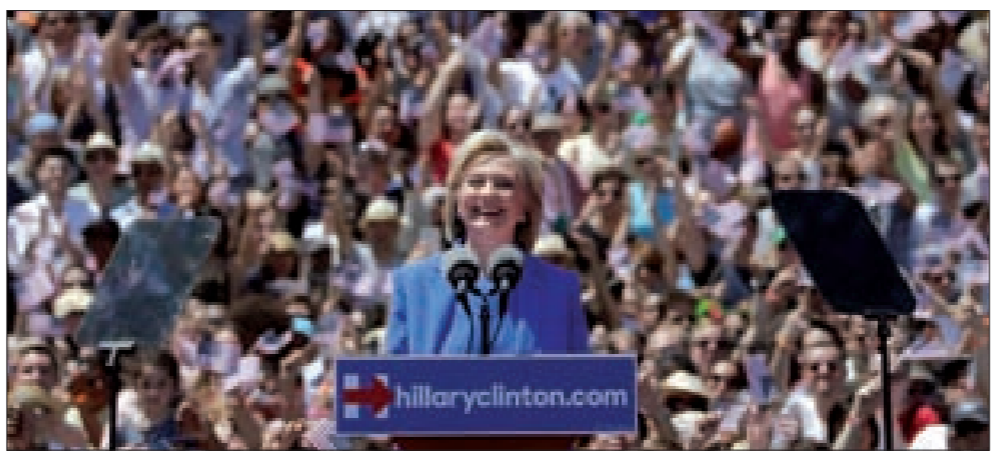


هوئغ لي أمس رفض الصين المشاركة في القضية المنظورة أمام محكمة التحكيم. واتهم الفيليبين خلال زيارة للولايات المتحدة الأسبوع الماضي «بالاستفزاز السياسي، لسعيها إلى التحكيم الدولي لحل النزاع. وأجرى وانغ الأسبوع الماضي محادثات مع نظيره الأمريكي جون كيري الذي قال إن الصين تضيي طابعاً عسكرياً على الأمر البحري بعد أن بنت فيه جزراً صناعية ونشرت مقاتلات وصواريخ. ودافع وانغ عن إجراءات الصين واعتبرها دافعية وقال إن بلاده ما زالت مفتوحة على فكرة إجراء محادثات ثنائية مع الدول التي لها مطالب سيادية في المنطقة. وتطالب الصين بالسيادة على بحر الصين الجنوبي كله تقريباً الذي يعتقد أن به مخزونات ضخمة من النفط والغاز. وتطالب بروناي وماليزيا والفيليبين وتايوان وفيتنام كذلك بالسيادة على مناطق من البحر الذي تمر عبره تجارة عالمية تقدر قيمتها بنحو خمسة تريليونات دولار سنوياً.

حذ وزير خارجية الفلبين ألبرت ديل روساريو الصين أمس على احترام القرار المرتقب لمحكمة التحكيم في لاهاي بشأن نزاع حدودي في بحر الصين الجنوبي باعتبارها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي وذلك بعد أن انتهت بكين مانيلا «بالاستفزاز السياسي». وقال ديل روساريو في بيان في مانيلا: «الفيليبين وكذلك المجتمع الدولي يطالبان الصين باحترام القرار المرتقب لمحكمة التحكيم والعمل معاً على تطوير نظام دولي تحكمه القواعد». وأضاف: «إذا لم تدعن الصين لدعوتنا الجماعية ليعني ذلك أن الصين تعتبر نفسها فوق القانون». ديل روساريو الذي سترك منصبه في السابع من آذار اعتبارات صحية أشار إلى أنه من المتوقع أن يصدر قرار المحكمة قبل أيار المقبل. وتابع أن مسؤولين من مانيلا وبكين اجتمعوا مراراً لبحث الخلاف على الحدود البحرية لكن هذا لم يحل شيئاً. مركز المتحدث باسم الخارجية الصينية

مؤيدو ساندرز يحاولون كسب تأييد أنصار كلينتون في الحزب الديمقراطي

للاتصال بالمندوبين. لكن رغم ذلك قد يعقد هذا المسعى غير الرسمي من جهود سانتور فيرمونت لكسب تأييد قطاع هام خلال الأشهر القليلة المقبلة. وعكست بعض الرسائل نغمة غاضبة مناهضة للمؤسسة الحاكمة في انتخابات الرئاسة الأمريكية التي تجرى في الثامن من تشرين الثاني حيث يشعر بعض الناخبين بعدم الرضا عن واشنطن. ويتحدد نحو 85 في المئة من أصوات المندوبين البالغ عددها 4763 مندوباً في المؤتمر العام للحزب الديمقراطي الذي سيختار مرشحه ليخوض السباق أمام مرشح الحزب الجمهوري من خلال نتائج الانتخابات التمهيدية على مستوى الولايات. أما الخمسة عشرة في المئة الباقية فهي لكبار المندوبين الذين لهم حرية التصويت لمن يريدون وهو ما يعني ما يوسعهم أن يحسبوا نتيجة التصويت إذا كان متقارباً. وكبار المندوبين هم زعماء الحزب وأعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين وأعضاء الكونغرس وحكام الولايات. وتبين الحزب الديمقراطي هذا النظام في أوائل الثمانينيات كوسيلة لإعطاء زعماء الحزب دوراً أكبر في عملية اختيار مرشحهم للرئاسة.



النايف شهيداً... والقوي منتصراً

راسم عبيدات

حساب وصراع مفتوحان مع الاحتلال الصهيوني، نجح فيه في اغتيال عدد لا بأس به من القيادات الفلسطينية، وعمليات الاغتيال لم تكن لأن جهاز «الموساد» الإسرائيلي خارق القدرات، على الرغم من امتلاكه أحدث الوسائل العلمية والتكنولوجية والإمكانات للتجسس والمتابعة والملاحقة، ولكن أغلب تلك العمليات لم يكن ليتمّ لو لا وجود العامل البشري المحلي، أي إما اختراقات في التنظيمات أو في بعض الأحيان اختراقات في الدوائر المحيطة القريبة بأسرها وتنظيمياً، بالإضافة إلى نجاح الاحتلال في تجنيد عملاء يسهلون له ارتكابه، وعدم وجود تحوّلات أمنية بالشكل الكافي من قبل أجهزة أمن التنظيمات، ناهيك عن أنّ التحقيقات التي جرت وتجرى في عمليات اغتيال القادة والكوادر الذين استشهدوا في الغالب لم تجر متابعة نتائجها، أو لم يجز التعلم والاستفادة من النتائج بالشكل الصحيح المطلوب، أو كانت التحقيقات شكلية ورفع عن لبس أكثر، ولم ير أحد أن هناك مناعة للتناح.

نعم الاحتلال في الحرب المخابراتية والمقدرات والإمكانات غير المتكافئة وما يمتلك من قدرات وأحدث الأجهزة والوسائل وعلاقات مخابراتية مع أجهزة المخابرات العالمية والإقليمية وحتى الدول الثورية وخصائنها في العصب بعض الأحيان، ولكنه فشل كثيراً ودفع ثمناً هو الآخر، وإن لم يكن بالحجم الذي دفعناه كقضايا وثورة وشعب، فنحن في إطار هذا الصراع خسرننا قادة كباراً منهم غسان كنفاني والمكالم ناصر والعوان وابو يوسف النجار وياسف الكبيسي ومحمود الهمشري ووديع حداد وماجد ابو شرار وعاطف بسيسو وخالد نزال وفتحي الشقاقي وابو جهاد وابو أياد وابو الهول والعمرى وناجي العلي والشيخ أحمد ياسين والرنتيسي ويحيى عاشر والشحاده والجعبري وأبو علي مصطفى والرئيس ابو عمار وسيمر القطار وقائمة تطول من الشهداء القادة ومن خيرة قادة وكوادر الثورة.

عمر النايف أحد كوادر الجبهة الشعبية، الذي شارك في قتل أحد المستوطنين الصهاينة، والذي نجح في الهرب من السجن بعد اعتقاله، بما لديه من إمكانيات وقدرات وجسّد أمني عال، واستقرّ في بلغاريا، وبعد ثلاثين عاماً بقي مطلوباً لولا الاحتلال وأجهزة مخابراتها، كما هي حال الشهيد سمير القطار، الذي اغتاله العدو «الإسرائيلي» قبل فترة تزيد قليلاً عن شهرين، التحق النايف بقائمة وركب الشهداء في عملية ليست بعيدة عن أيدي الموساد، أي كان المغدذ والطريقة، وإن لم تتضح ظروف وحقيقة وطريقة تلك العملية التي تمكن من طرح اتهامات محددة تجاه تواطؤ هذا الطرف أو ذاك، ولكن هناك مسؤولية تقع على سفارة فلسطين بشكل رئيس وعلى الحكومة البلغارية في تلك العملية، التي سيكتشف حجمها وطبيعتها في ظل دراسة متأنية للعلمية والطريقة التي جرت بها، من دون أي انفعالات أو ردود فعل عاطفية.

هذه العملية التي جرت في السفارة الفلسطينية، لا يمكن خلق الحجج والذرائع لتبرئة ساحة طاقم السفارة ووزارة الخارجية الفلسطينية المسؤولة عنها، فهي تترك تمام الإدراك بأن الاحتلال يلاحق ويطلب بتسليمه، ويعرفون تماماً أنّ الحكومة البلغارية القائمة متواطئة مع دولة الاحتلال، وتتخون الفرصة لتسليمه، وكذلك الجبهة الشعبية غير مغفاة من المسؤولية هنا، فهي كان الجدي بها أن تعمل على نقله إلى جهة أو دولة آمنة، حيث أصبحت بلغاريا وحتى سفارة دولة فلسطين غير آمنتين له، وكذلك السلطة الفلسطينية هي الأخرى جزء من المسؤولية بشكل أساس.

جريمة اغتيال النايف يجب أن لا تمرّ مرور الكرام، بل لا بد من وضع النقاط على الحروف، ومحاسبة ومعاقبة كل المتواطئين فيها. الأسير محمد القيق الصحافي الفلسطيني الذي أصرب عن الطعام المفتوح لمدة (94)، ضدّ استمرار عملية اعتقاله الإداري، نجح في تحقيق انتصار في معركته على أن ينال حريته في الخامس والعشرين من شهر أيار المقبل، من دون تجديد اعتقاله الإداري، وعلى الرغم من أنّ القيق يستحقّ الثناء والتقدير الكبيرين على الانتصار في هذه المعركة، التي خاضها في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد، حيث الحالة الجماهيرية المتضامنة معه لم تكن بالمستوى المطلوب، في حين كان دور السلطة والأحزاب لا يرتقي إلى مستوى الحدث وكيفية الإفادة منه واستثماره في بناء استراتيجية شاملة ومتكاملة من أجل العمل على إلغاء الاعتقال الإداري، كاتفاقية مخالفة لكل الاعتراف والموافق والاتفاقيات الدولية، استراتيجية تقوم على العمل بشكل جماعي وتنسيقية ما بين كل أبناء الحركة الأسيرة والأسرى الإداريين وبين السلطة والفصائل، عبر القيام بأنشطة عدة وفعاليات مستمرة ومتواصلة ضد سياسة الاعتقال الإداري.

ومعركة الأسير القيق لنيل حريته بالأضراب المفتوح عن الطعام، وكذلك معارك من سبقوه من الأسرى الإداريين نضال أبو عكر وغسان الزواهره وشادي معالي ومير أبو شرار وبدر الرزة ومحمد علان وخضر عدنان وغيرهم، أثبتت أنّ هناك غياياً للاداة التنظيمية الوطنية الموحدة داخل السجن، حيث شكل وحجم التضامن مع هؤلاء الأسرى كان محدوداً وجزئياً، ولم يكن بالمعنى الوطني العام، بل أغلبه أخذ البعد الفصائلي التنظيمي، وكذلك هو حجم التضامن الشعبي والحزبي والسلطوي، لم يكن بمستوى الحدث، وكذلك فالتوقيت بخوض الأضراب المفتوحة عن الطعام، حينما جاء في ظل حالة تضالية هابطة، وفي ظل مناقشات وصراعات داخلية تنم دوراً في عدم وجود برنامج تضامني موحد، يتضمّن فعاليات وأنشطة ذات طابع وبعيد شعبي وجماهيري واسمين وكبيرين.

ومن هنا مع تقديري العالي لكل من خاضوا الأضراب المفتوحة عن الطعام لنيل حريتهم، حيث كانوا نماذج وأسطورة في نضالهم وتضحياتهم، واستطاعوا أن ينتزعوا حريتهم بفضل صمودهم وثباتهم على مواقفهم، بالإضافة إلى الدعم والإسناد الشعبي والجماهيري، وإلى حد ما الفصائلي والحزبي، ولكن أثرى من الأجدى دائماً العمل على أن تخوض الحركة الأسيرة معاركها النضالية ضد إدارة قمع السجن وأجهزة مخابراتها بشكل وحدي وإما الحركة الأسيرة كاملة، أو الأسرى الإداريين كجموع، حيث الزخم والالتفاف الجماهيري الشعبي والفصائلي حولها وحول المطالب المرفوعة سيكون أوسع وأشمل، وبالتالي هذا يقصر من عمر المعركة مع المحتل بأجهزته المختلفة، ويجعله يرضخ لمطالب المضربين عن الطعام بشكل أسرع، أما الخطوات والأضراب الفردية، فهي تحقق نجاحات وانتصارات على الصعيد الفردي، ولكن لن تؤدي إلى قبر الاعتقال الإداري، إذا لم تتوفر الأداة التنظيمية الوطنية الموحدة، وكذلك الإرادة السياسية سلطويًا وحزبيًا.

وفي معركة الأسير القيق لنيل حريته، كان دور الداخل الفلسطيني 48 – متميّزاً وبالذات من قبل حركة أبناء البلد، ولذلك هم من يستحقون الشكر والثناء على دورهم الإنساني والداعم لقضية الأسير القيق وغيره من الأسرى الآخرين.

النايف سقط شهيداً في قلب وحديقة سفارتنا في بلغاريا، ولم يتوفر له أي شكل من أشكال الحماية، والقيق حقق الانتصار على إدارة مصلحة السجن الإسرائيلية وأجهزة مخابراتها في ظل دعم ومؤازرة شعبيين على طول وعرض جغرافيا فلسطين التاريخية.

Quds.45@gmail.com